بالتعاون مع شركة استشارية عالمية متخصصة

استحداث وظائف جديدة في القطاع النفطي بخطة تمتد حتى 2040

كتب محمد إبراهيم:

تعتزم مؤسسة البترول إعادة هيكلة القطاع الوظيفي خلال المرحلة المقبلة بالتعاون مع شركة استشارية عالمية متخصصة وتعديل البناء التنظيمي للمؤسسة وشركاتها التابعة بعد رفع نسبة التكويت في المؤسسة إلى نسبة 100%.

وأكدت مصادر نفطية لـ «الشاهد» ان الهدف من الهيكلة هو استحداث وظائف جديدة لاستيعاب العمالة الوطنية بما فيها حديثي التخرج، موضحة ان تلك الفكرة نبعت بعد نجاحها في إحدى الشركات التابعة للمؤسسة والتي تعد احدث واكبر شركة نفطية في الوقت الحالي وهي الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «KIPIC».

وقالت ان المؤسسة تهدف إلى رفع عدد الموظفين الى 26 الف موظف وموظفة بحلول عام 2020 حيث بلغ عدد الموظفين في الوقت الحالي 22 ألف موظف، مبينة ان المؤسسة تعمل على وضع خطة لتعيين الخرجين الجدد في جميع المجالات.

وأضافت ان الشركة استوعبت نحو 2000 موظف خلال السنة المالية 2018/2017، مشيرة إلى أن هناك خططا استراتيجية للتوظيف، ويتم تطويرها بشكل مستمر لتتوافق مع خطط الدولة الاستراتيجية على اعتبار أن القطاع النفطي جزء من منظومة متكاملة تدار بشكل دقيق.

وأكدت المصادر أن الخطة التي وضعتها مؤسسة البترول تمتد حتى عام 2040 حيث يعد العنصر البشري أهم مقدرات القطاع النفطي في الكويت، ويتم العمل على خلق وظائف جديدة خلا المرحلة المقبلة.

مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 62 دولاراً

محللون: سعر الخام سيصل إلى 75 دولاراً للبرميل خلال الأشهر الثلاثة المقبلة

توقع محللون في مذكرة صادرة عن البنك الاستثماري، أن يصل سعر الخام القياسي إلى 75 دولاراً للبرميل خلال الأشهر الثلاثة المقبلة مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 62 دولاراً للبرميل.

أما في غضون ستة أشهر مقبلة، فإن «جولدمان ساكس» يرى أن خام «برنت» سيصل إلى 82.50 دولاراً للبرميل وأن يسجل 75 دولاراً للبرميل خلال الـ 12 شهرا المقبلة.

وكان سعر خام «برنت» قد بلغ 71.28 دولاراً للبرميل قبل أسبوعين مسجلاً أعلى مستوى خلال ثلاث سنوات، لكن «جولدمان ساكس» يقول «إن سعر خام برنت سيرجع إلى 60 دولارا للبرميل في عام 2020».

ويعتقد «جولدمان ساكس» أن سوق النفط تشهد حالة من التوازن بين المعروض والطلب بالفعل أي قبل ستة أشهر مما كان متوقعاً، مشيرا إلى أن الطلب على النفط قد يبلغ في العام المقبل 1.6 مليون برميل يومياً، مؤكداً أن النمو الاقتصادي حول العالم يعني أن الاستهلاك قد يكون أقوى.

وكان البنك الاميركي قد زاد من توقعاته بشأن نمو الطلب على النفط خلال العام الحالي لتصل إلى 1.86 مليون برميل يومياً مقابل تقديرات سابقة عند 1.73 مليون برميل يومياً.

النفط الكويتي انخفض إلى 60,23 دولاراً للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.14 دولار في تداولات اول أمس ليبلغ 60.23 دولاراً مقابل 61.37 دولاراً للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أكثر من 3% أمس بفعل تجدد المخاوف بشأن زيادة إمدادات الخام.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 2.02 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 62.79 دولاراً كما انخفض سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الاميركي 1.95 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 59.20 دولاراً للبرميل.

الاستهداف العالمي قد تجاوز عملية استبدال المركبات التقليدية بأخرى

«نفط الهلال»: انتشار المركبات الكهربائية سيكون له تأثير مباشر على قطاع النفط

قال تقرير حديث، إن انتشار المركبات الكهربائية خلال الفترة الحالية سيكون له تأثير مباشر على قطاع النفط وحجم الاستهلاك من النفط للمركبات التقليدية، في الوقت الذي سيكون فيه من الصعب التكهن بطبيعة القوانين والتشريعات والمقاييس المختارة لكل دولة لتوسيع انتشار هذه الصناعة.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة «نفط الهلال» أن كل جديد أو تغيير سيتبعه مقاومة قصيرة ومتوسطة الأجل، فالتحول الكامل من المركبات التقليدية إلى الكهربائية لن يتم بسهولة، وذلك تبعاً لسلوكيات الاستخدام المتراكم منذ البداية وحتى اللحظة من قبل الأفراد.

كما تبدو الصورة مشرقة إذا ما قيست من منظور الحفاظ على البيئة والاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة التقليدية من قبل قطاع النقل والمواصلات في العالم، والذي يستهلك نسباً كبيرة من النفط يومياً وبالتالي فإن خطط ضبط الاستهلاك ورفع الكفاءة لابد لها من أن تبدأ من قطاع النقل وتنتهي به، مع الإشارة إلى أن المركبات الكهربائية لن تكون بديلاً وإنما ستأتي مكملاً للتنوع المسجل على أنواع السيارات وتطورها الطبيعي مع الزمن.

وأشار التقرير إلى أن عوامل دعم الانتشار والتوسع للمركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائية تتباين من سوق إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، تبعاً لمدى توفر مصادر الطاقة لديها بالأساس، بالإضافة إلى مدى التشدد الذي تحمله القوانين المحلية ذات العلاقة بالتلوث. حيث تبدو أسواق الدول المستوردة للنفط مؤهلة أكثر في الوقت الحالي على استقطاب وانتشار هذا النوع من المركبات.

وتحتاج الدول المنتجة للنفط لفترات زمنية أطول حتى تكون هناك نتائج ملموسة على أرض الواقع من حيث الاستخدام والانتشار للمركبات الكهربائية.

وسيكون للمواصفات والمقاييس المعتمدة في كل دولة محدداتها الخاصة، وقد تشكل عائقاً إضافياً لانتشار هذا النوع من المركبات. ناهيك عن تأثير الأسعار المرتفعة نسبياً ومحدودية المسافة التي تقطعها وانخفاض عدد محطات الشحن لهذه المركبات في إطالة أمد الانتشار على مستوى دول المنطقة بشكل خاص.

وبين التقرير أن الاستهداف العالمي قد تجاوز عملية استبدال المركبات التقليدية بأخرى كهربائية واستبدال الخيارين بمركبات ذاتية القيادة تعمل بالطاقة الكهربائية، حيث يتوقع أن تتراجع تكاليف امتلاك المركبات الكهربائية بعشرة أضعاف المركبات التقليدية. فيما يسهم التقدم التقني وبشكل متسارع في رفع جاذبية امتلاك واستخدام هذا النوع من المركبات من خلال إيجاد حلول أكثر منطقية لما يعد مشاكل على صعيد المسافات التي يمكن أن تقطعها وأسعار البطاريات التي كانت تشكل ما نسبته 40% من التكلفة الاجمالية للمركبة.

وأكد أن هناك حاجة ملحة إلى إدخال المزيد من التعديلات على آليات وأدوات استهلاك النفط والغاز، وبات من الملاحظ أهمية التطورات التقنية المسجلة على كافة الانشطة في تخفيض الاستهلاك وتكاليف الانتاج وما إلى هنالك من تأثيرات إيجابية على البيئة. إلا ان الثابت الوحيد هنا يتمثل في أن رفع كفاءة الاستهلاك من خلال التطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة بات واقعا ملموساً دون أن يكون لها تأثيرات مباشرة على خفض الطلب على النفط.

النفط يسجل أكبر خسارة أسبوعية في 10 أشهر

• خسارة أسبوعية للنفط

هبطت أسعار النفط أمس والليوم السادس، متجهة إلى تسجيل أكبر خسارة أسبوعية في عشرة أشهر، بعدما عززت زيادة إنتاج الخام الأميركي الذي بلغ مستوى قياسيا مرتفعا، المخاوف من ارتفاع حاد في الإمدادات العالمية. ويتزامن الهبوط مع تراجع أسواق الأسهم العالمية، وسط مخاوف المستثمرين بشأن التضخم.

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 64 سنتا إلى 64.17 دولاراً للبرميل، وهبط برنت 1.1% أول من أمس، إلى أدنى مستوى إغلاق منذ 20 ديسمبر الماضي.

وتدنى سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 90 سنتاً إلى 60.25 دولاراً للبرميل، بعدما هبط 1% في تسوية الجلسة السابقة إلى أدنى مستوى إغلاق منذ الثاني من يناير الماضي.

وهوى العقدان أكثر من 9% من مستوى ذروة العام الحالي، الذي بلغاه نهاية الشهر الماضي.

إلى ذلك، أعلنت شركة الطاقة الروسية «غازبروم» في حديث إلى وكالة «رويترز»، أن أوروبا «ستشهد قريباً نقصاً في الغاز وارتفاعاً في الأسعار، إذا سعت إلى الاعتماد على واردات الغاز من الولايات المتحدة، لتغطية الطلب المتزايد بدلاً من زيادة مشترياتها من روسيا».

وكانت إدارة الرئيس دونالد ترامب، أعلنت عزمها «إضفاء العدالة والتوازن على أسواق الطاقة عبر عرض غاز أميركي على أوروبا وآسيا»، مشيرة إلى «الحاجة لتقليص ما أطلقت عليه القوة المشوهة للسوق لجهات فاعلة مثل روسيا و «أوبك».

وأصبحت إمدادات الغاز الروسي لأوروبا مسألة سياسية على نحو متزايد، منذ أن قطعت موسكو إمداداتها إلى أوكرانيا في العقد الماضي، وسط خلافات في شأن التسعير وبعدما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام 2014.

ويتهم الغرب روسيا باستخدام الغاز كسلاح سياسي. وترد موسكو بإلقاء اللوم على الغرب في وقف مشاريعها الجديدة، لإنشاء خطوط أنابيب لأسباب سياسية لا اقتصادية.

ويأتي التحذير بشأن احتمال حدوث أزمة إمدادات في وقت تستعد «غازبروم»، لبدء تسليمات واسعة النطاق إلى الصين، في خطوة تمثل تذكيراً باستراتيجية روسيا النفطية، والتي بموجبها أصبحت موسكو مورداً رئيساً إلى بكين على حساب أوروبا.

ارتفاع حفارات النفط الأميركية إلى 791 منصة

أضافت شركات الطاقة الأميركية 26 حفارا نفطيا هذا الأسبوع ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 791 منصة، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2015، حتى مع تراجع الخام من أعلى مستوياته في 3 سنوات حيث تتوقع شركات الحفر ارتفاع أسعار إنتاجها في 2018 عن العام الماضي.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة إن الزيادة في عدد الحفارات خلال الأسبوع المنتهي في التاسع من فبراير شركات الحفر هي أكبر زيادة أسبوعية منذ يناير 2017. وعدد الحفارات النفطية النشطة في أميركا، وهو مؤشر أولي للانتاج مستقبلا، أعلى بكثير من مستواه قبل عام البالغ 591 مع استمرار شركات الطاقة في زيادة الإنفاق منذ منتصف 2016 حين بدأت أسعار الخام في التعافي من هبوط حاد استمر عامين.

وبلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة حتى التاسع من فبراير 975 حفارا، وهو أيضا أعلى مستوى منذ أبريل 2015، مقارنة مع متوسط بلغ 876 حفارا في 2017 و509 حفارات في 2016 و978 حفارا في 2015. وتنتج معظم هذه الحفارات كلا من النفط والغاز.

تحالف تقوده شركة النفط والغاز الهندية يشتري حصة في امتياز نفطي تابع لـ «أدنوك»

قالت مصادر مطلعة إن كونسورتيوم تقوده شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية سيوقع عقدا «أمس» لشراء حصة في امتياز نفطي بحري تابع لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك». وسيكون الكونسورتيوم أول شريك يحصل على حصة في الامتياز البحري.

وقال أحد المصادر إن الكونسورتيوم يشمل أيضا مؤسسة النفط الهندية وبهارات بترو ريسورسيز، وهي وحدة أنشطة المنبع التابعة لشركة التكرير بهارات بتروليم.

وقالت المصادر إن الكونسورتيوم سيحصل على حصة تصل إلى 10% في إحدى مناطق الامتياز.

كانت أدنوك المملوكة للدولة أعلنت في أغسطس أنها ستقسم امتياز نفطي بحريا تديره شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية «أدما العاملة» إلى منطقتين أو أكثر بشروط جديدة بهدف تحقيق قيمة إضافية وزيادة فرص الشراكة.

وينتهي امتياز أدما الذي تملك أدنوك حصة 60% منه وتعتزم الاحتفاظ بها، في مارس. وينتج نحو 700 ألف برميل من النفط يوميا ومن المتوقع أن تصل طاقته الإنتاجية إلى نحو مليون برميل يوميا بحلول عام 2021.

روسيا تحذر أوروبا من نقص إمدادات الغاز دون زيادة الواردات

• ألكسندر ميدفيديف

حذرت شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم» أوروبا من أنها ستشهد قريبا نقصا في الغاز وارتفاعا في الأسعار إذا سعت إلى الاعتماد على واردات الغاز من الولايات المتحدة لتغطية الطلب المتزايد بدلا من زيادة مشترياتها من روسيا.

وكانت إدارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب قالت إنها تعتزم إضفاء العدالة والتوازن على أسواق الطاقة.

للمرة الأولى منذ بداية العام الحالي

أسعار النفط وخسائر الأسهم الأميركية تهبط ببورصة الكويت الأسبوع الماضي

أداء مؤشرات السوق		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	6,654.55	410.30	942.42
	الأسبوع ما قبل السابق	6,685.23	412.82	943.58
	التغير (نقطة)	-30.68	-2.52	-1.16
	التغير %	-0.46%	-0.61%	-0.12%
سنوي	السنة السابقة	6,408.01	401.42	914.87
	التغير (نقطة)	246.54	8.88	27.55
	التغير %	3.85%	2.21%	3.01%

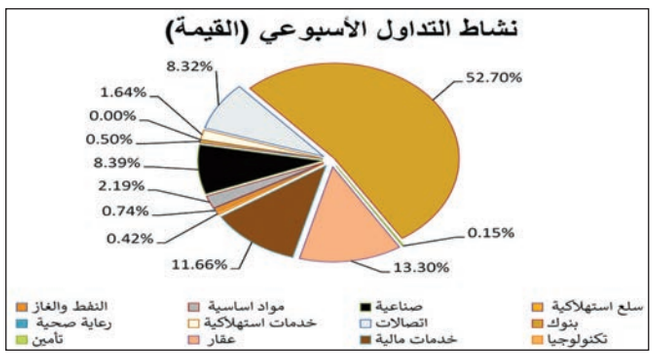

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن التراجع غلب على أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي واجتمعت مؤشراتها الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي للمرة الأولى هذا العام، وذلك بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط ووصولها إلى أدنى مستوى لها منذ شهر تقريباً، فضلاً عن الخسائر الحادة التي ضربت أسواق الأسهم العالمية والإقليمية، لاسيما الأسواق الاميركية التي شهدت موجة بيع واسعة النطاق بعد إصدار وزارة العمل الاميركية تقريراً بشأن الوظائف، حيث أظهر ارتفاع الأجور بشكل أكبر من المتوقع، ما أثار تخوفات بشأن ارتفاع مستويات التضخم في البلاد، وتوقعات بلجوء مجلس الاحتياطي الفدرالي إلى رفع أسعار الفائدة للحد من ارتفاع هذا التضخم.

وأضاف التقرير: أنه من غير المنطقي أن تتأثر البورصة المحلية بما يحدث في الأسواق الاميركية لهذه الدرجة، خاصة إذا ما علمنا أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين السوق الكويتي ونظيره الاميركي، والدليل على ذلك أن البورصة الكويتية لا تتأثر تقريباً بارتفاعات الأسواق الاميركية، ولكنها تنكمش بشكل ملحوظ عند تراجع تلك الأسواق، وهو ما يبرهن على أن سوقنا المالي أصبح سوقاً هشاً يتأثر بالأحداث السلبية سواء كانت مرتبطة بالشأن الداخلي أو ليس لها علاقة بذلك.

وتابع: على الرغم من حضور العديد من الأمور الداخلية الإيجابية في الوقت الراهن والتي من المفترض أن تنعكس على أداء السوق خلال الفترة الحالية وتدفعه إلى الارتفاع، حيث تستعد بورصة الكويت إلى أن تكون أول بورصة في المنطقة تعتمد وتنفذ عملية تقسيم وتصنيف السوق إلى ثلاثة أسواق، وذلك في خطوة تستهدف زيادة معدلات السيولة وجذب رؤوس الأموال؛ إضافة إلى إفصاح العديد من الشركات والبنوك المدرجة عن أرباح وتوزيعات سنوية جيدة عن العام 2017، فضلاً عن إبقاء وكالة «ستاندرد آند بورز» على التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لدفع مؤشرات السوق إلى الارتفاع وتحقيق المكاسب، وهو ما يدل على استمرار أزمة ضعف الثقة التي تلازم السوق منذ فترة ليست بالقليلة، والتي لابد من إيجاد حل سريع وفعال لها بالتزامن مع تفعيل نظام السوق الجديد الذي نأمل في أن يكون بداية عهد جديد للبورصة الكويتية ويساهم في استردادها لمكانتها المعهودة في المنطقة.

وأشار الى انه من جهة أخرى، تشهد بورصة الكويت هذه الفترة سيادة حالة عامة من الترقب انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة عن السنة المالية 2017، خاصة وأن غالبية الشركات المدرجة لم تقم بالإفصاح بعد عن هذه النتائج، إذ وصل عدد الشركات التي أعلنت عن بياناتها المالية عن العام 2017 حتى نهاية الأسبوع المنقضي إلى 35 شركة فقط، محققة ما يقرب من 1.13 مليار دينار أرباحاً صافية.

ارتفاع معدل التضخم في عمان بنسبة 1,05٪

أظهرت بيانات رسمية أمس أن معدل التضخم في سلطنة عمان شهد ارتفاعاً نسبته 1.05% خلال يناير الماضي مقارنة بالشهر نفسه من عام 2017.

وذكرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للاحصاء والمعلومات في السلطنة أن هذا الارتفاع يعود الى زيادة أسعار مجموعات رئيسية كمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.17% ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.3% ومجموعة النقل بنسبة 2.53% ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنسبة 1.99%.

وأضافت ان أسعار مجموعة التعليم ارتفعت كذلك بنسبة 4.9% فيما زادت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.62% في مقابل زيادة بنسبة 1.88% لمجموعة الصحة وبنسبة 1.76% لمجموعة التبغ.